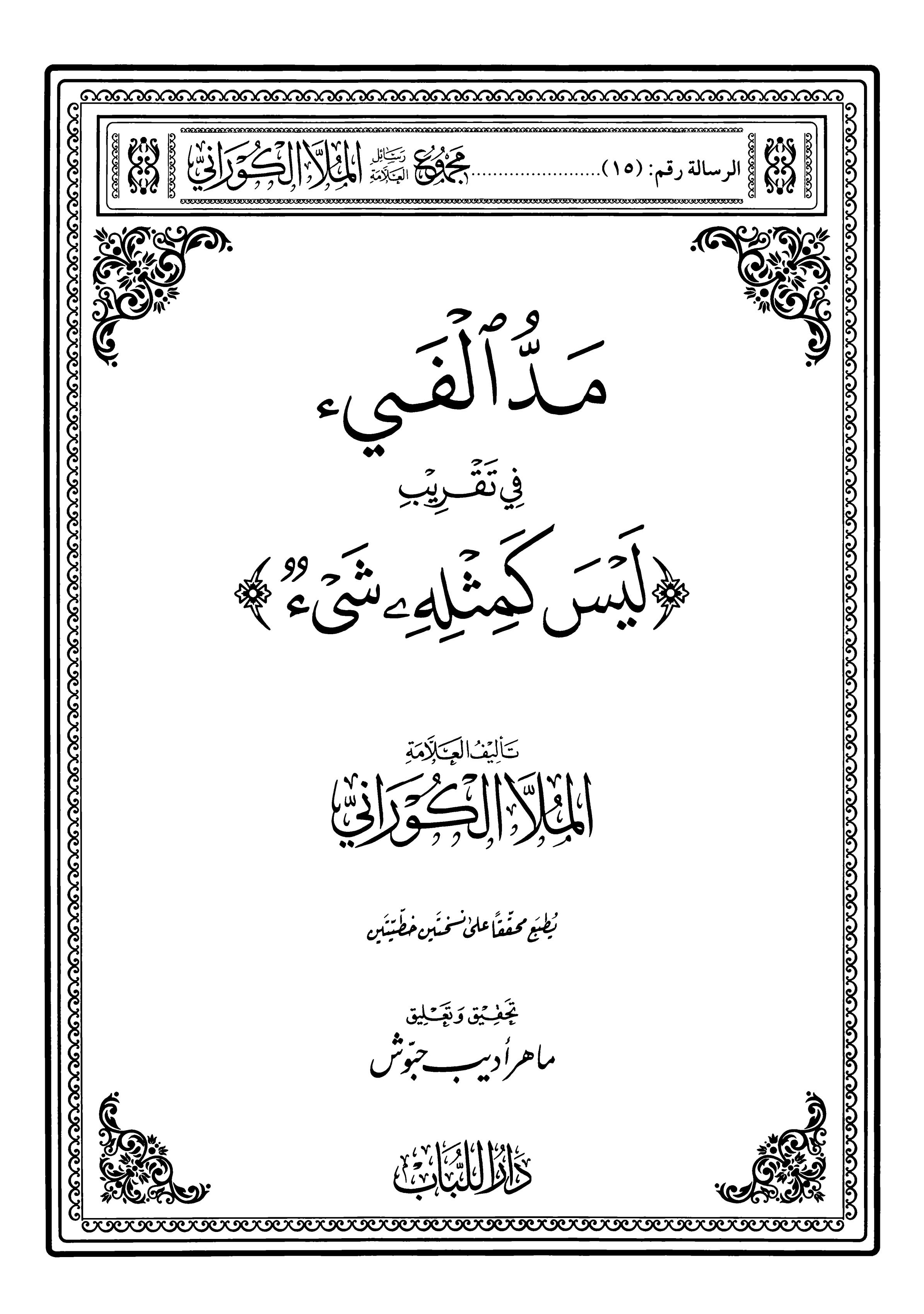


مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني .... الرسالة رقم: (١٥)

مدّ الفيء

في تقريب ﴿ليس كمثله شيء﴾

تأليف العلامة
الملا الكوراني

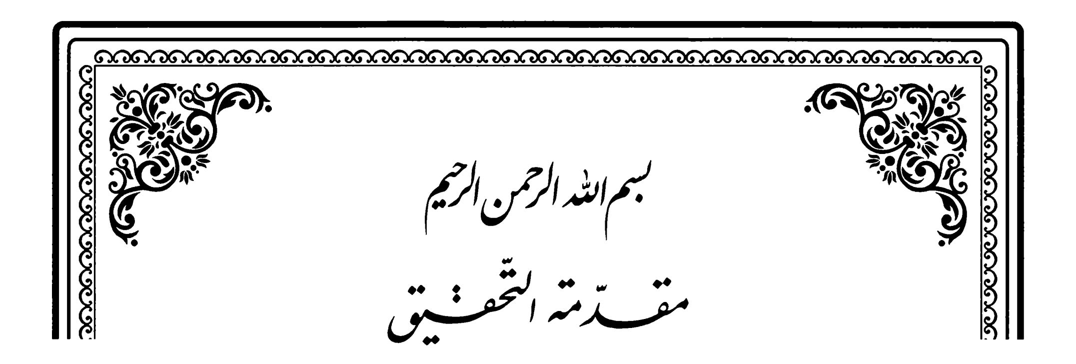
يُطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش

دار اللباب

مكتبة شستربتي (ش)

مكتبة نور عثمانية (ن)



الحمدُ لله العليِّ الكبير، العليمِ القدير، الحكيمِ الخبير، الذي جلَّ عن الشَّبيه والنظير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وصلَّى اللهُ على رسولِهِ محمدٍ البشيرِ النذير، وعلى آله الأطهار وأصحابه النجباء الأخيار.

وبعد:

فإن القرآن هو كلامُ الله الذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه، كيف وهو المعجزة العظمى لنبي الأمَّة المستمرةُ حتى قيام الساعة.

ولا زال العلماء في كلِّ عصر يَستلهمون من معانيه جواهر الحِكَم والأحكام، ويستخرجون من ألفاظه فنونَ البلاغة وأساليبَ الكلام، فلا يدَعون حرفاً منه إلا ويقفون عنده باحثين عن وجه ذكره في مكانه، وحكمةِ اختياره دون غيرِه، ونحوِ هذا مما دأَب العلماء على البحث فيه وتحريره.

ومن الآيات التي وقف عندها العلماءُ قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، حيث رأوا فيها وفي ألفاظها ما يحتاج إلى البيان، وحلِّ الإشكالِ المتوهَّم من كون الكاف بمعنى (مثل) فما الحكمةُ والوجهُ من قوله: ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ بجمع المترادفَين في كلمة واحدة؟

وقد نُسب لبعض العلماء ـ حلًّا لذلك ـ القولُ بزيادة الكاف، وأن المعنى: ليس

مثلَه شيء، وهذا إن كان المراد به مطلَق الزيادة دون وجود حكمةٍ لها فقائلُه قد غاب عنه أن هذا الكتاب كلام الله الذي لا يُذكر فيه حرفٌ إلا لحكمةٍ وغاية يجب البحث عنها وبيانها مهما استطعنا لذلك سبيلاً.

ولا شك أنه ما مِن عالمٍ من العلماء المشهودِ لهم بالعلم يَغيب عنه هذا الأمر، ولذلك قال البيضاوي رحمه الله: ومَن قال: الكافُ فيه زائدة، لعله عنى أنه يعطي معنى: ليس مثْلَه، غير أنه آكَدُ لمَا ذكرناه.

وما ذكره رحمه الله هو وغيره من أئمة التفسير والمعاني في بيان ذلك المعنى: هو أن قولك: «مثلُك لا يبخل» ـ فتنفي البخل عن مثله على طريق الكناية، وأنت تريد نفيه عن ذاته ـ فيه من المبالغة ما لا يوجد في قولك: أنت لا تبخل، لأنك إذا نفيته عمَّن يسدُّ مسدَّه وعمَّن هو على أخصِّ أوصافه، فقد نفيتَه عنه، ونظيرُه لو قلتَ للعربي: العربُ لا تَخفِرُ الذِّمم، كان أبلغَ من قولك: أنت لا تخفر، فإذا عُلم أنه من باب الكناية لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان مُعْتقبتان على معنًى واحد وهو نفيُ المماثلة عن ذاته[1].

وقد أراد العلامة الكورانيُّ ـ رحمه اللهُ ـ أن يدليَ بدلوه في هذه الآية، ويَدخل في النقاش حولها، كما هو دأبُ المحقِّقين من العلماء الموسوعيين، حيث لا يتركون جزئيَّة من هذا الدين في قرآنٍ أو سنَّةٍ إلا ولهم فيها بحثٌ واستدلال، فألَّف هذه الرسالةَ المسمَّاة:

«مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾»

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٧٨).

باحثاً في معانيها على تقديرِ عدمِ زيادة الكاف فيها، لكنه نحا في بحثه طريقة المنطقيين وعلماءِ الكلام، كما يدلُّ عليه استعماله طريقتَهم في الكتابة، واقتصارُه في المسائل على النقل عن بعضِ رؤوسهم كالمحقِّق نَصيرِ الدين محمد بن الحسن الطُّوسي، والإمام فخرِ الدين محمد بن عمر الرازي، في شرحيهما لكتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا.

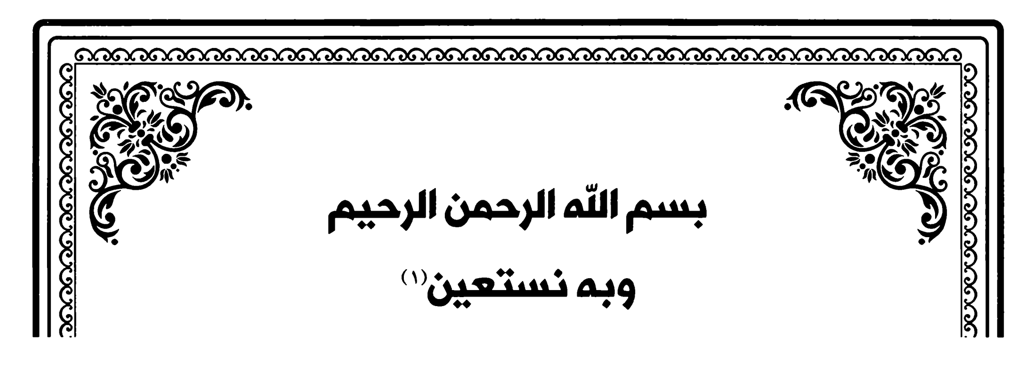
ويظهرُ فيها - على وجازتها - سعةُ علمه، وتنوُّعُ مصادره، وإحاطتُه بهذا الجانب من العلوم، كما ظهر من رسائله الأخرى تضلُّعه بعلم الحديثِ النبويِّ الشريف وعلم الفقه وغيرهما.

وقد اعتمدنا في تحقيقِها على نسختين خطيتين هما: نسخة تشستربيتي ورمزنا لها بـ (ش)، ونسخة نور عثمانية ورمزنا لها بـ (ن).

والله الموفق إلى صَوب الصواب، وإليه المرجعُ والمآب.

المحقق

* * *



الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الجامع للكمالات خاتَم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلَّم، صلاةً وتسليماً فائضَي البركات عدَدَ خَلْق الله بكلام الله الملكِ الحقِّ المبين.

أما بعد:

فهذا ما يتضمَّن بيانَ أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ يدلُّ على نَفْي الـمِثْلِ له تعالى على تقديرِ عدمِ زيادة الكاف، فأقول وبالله التوفيق:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ سالبةٌ كلِّيَّة؛ لوُرودِ موضوعها في سياق النَّفي نكرةً، فإنْ كانت الكافُ زائدةً كان المعنى: ليس مثلَه شيءٌ، وإن لم تكن زائدةً كان المعنى: ليس مِثْلَ مِثْلِه شيءٌ، فيكونُ نفياً لمماثلةِ شيءٍ لـمِثْله، والمقصودُ منه نفيُ مماثلةِ شيءٍ له تعالى على طريقِ الكناية، فإنَّ نفيَ مِثلِ المثلِ ملزومٌ لنفيِ المثل.

بيان ذلك: أن المِثْلَ ملزومٌ ومِثْلَ الـمِثْلِ لازمٌ؛ لأن كلًّا من المثْلَين مِثْلٌ لـمِثْلِه؛ لأن المماثلةَ[2] من الطرفين، ووجودُ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم، فوجودُ المثلِ ملزومٌ لوجودِ مِثْلِ المِثْلِ، وكما أن وجود الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم كذلك نفيُ

(١) «وبه نستعين» ليس من (ن).

(٢) في (ش): «تماثله».

اللازم ملزومٌ لنفي الملزوم، فنفيُ مِثْلِ المثْلِ ملزومٌ لنفي المثْلِ، فكلَّما صدَق: ليس [مِثْلَ][١] مِثْلِه شيءٌ، صدَق: ليس مثلَه شيء[٢]، وإلا لوُجد الملزوم بدون اللازم، هذا خُلْفٌ، فيَصْدُق حينئذ: ليس كمثلِه شيء، كما يَصْدُق: ليس مثلَه شيء[٣]، وإلا لصدق نقيضُه وهو: بعضُ ما كان شيئاً فهو كمِثْله، فيَلزمُ أن يكون له مثلٌ، لكن السالبةَ مفروضةُ الصدق، فتكون الموجبةُ الجزئيةُ كاذبةً، فلا مِثْلَ لمِثْله إذ لا مِثْلَ له.

والحاصل: أن المماثلة من الإضافات التي لا يُتصوَّرُ تحقُّقُها إلا عند تحقُّقِ الطرفين، فعند نفي[٤] المثلِ لشيءٍ لا يَصْدُقُ الحكمُ بمماثلةِ شيءٍ له؛ لانتفاءِ المماثَلةِ بانتفاء المثْلِ.

وبهذا يظهر اندفاعُ ما قيل[٥] من أنه: لو لم تُجعلِ الكاف زائدةً لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً؛ لأنه تعالى مِثْلٌ لمثله، والمقدَّر حينئذٍ انتفاءُ مثلِ المثلِ. انتهى.

وذلك لِمَا عرفت أن تلك الموجبةَ ـ أعني: أنه مِثْلٌ لمثله ـ كاذبةٌ، فهو تعالى لا يتَّصف بعقد الحمل في نفس الأمر حتى يكون سلبُ[٦] المماثلةِ لـمِثْله عنه تعالى ـ لكونه فرداً من أفراد الشيء الذي هو موضوع السالبة ـ كاذباً، فلا يلزمُ ما ذكره.

ثم قال ذلك القائل: لا يقال: لا نسلِّم أنه تعالى مِثْلٌ لـمِثْله، وإنما يَصْدُق لو كان مِثْلُه موجوداً؛ لأنَّا نقول: صِدْقُ القضية ليس يَتوقَّف إلا على وجود الموضوع،

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: «صدق ليس مثله شيء» ليست في (ش).

(٣) «كما يصدق ليس مثله شيء» ليست في (ن).

(٤) في (ش): «فعند نقد»، وفي (ن): «فمع». ولعل الصواب هو المثبت.

(٥) في هامش (ن): «قائله الفاضل العلامة الرومي حسن جلبي رحمه الله».

(٦) في (ش): «سبب».

وصِدْقِ وصفِ المحمولِ[١] عليه في نفس الأمر، وهما متحقِّقان هاهنا، وأمَّا وجود متعلقِ المحمولِ فلا يَتوقَّفُ صدقُ القضية عليه كما لا يخفى. انتهى.

وفيه: أن وصف المحمول هنا المماثلةُ، وهو لا يَصْدُقُ على الموضوع عند انتفاءِ المثل؛ لِمَا[٢] عرفتَ مِن توقُّف تحقُّق الأمر الإضافي على تحقُّق الطرفين.

على أنَّا لا نسلِّم أن المحمول هنا هو لفظُ (مِثْل) فقط، بل المحمولُ مجموعُ مِثْلِ مِثْلِه[٣]؛ لأن هذه القضية على نحو قولهم: (أ) مساوٍ لـ(ب)، والمحمولُ في هذه مجموعُ «مساوٍ لـ(ب)» لا «مساوٍ» وحده، على ما صرَّح به المحقِّق الطُّوسي في «شرح الإشارات»[٤] في غيرِ مَا موضعٍ.

قال في النَّهجِ الثامن: قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، و(ب) مساوٍ لـ(ج)، فـ(أ) مساوٍ لمساوٍ لـ(ج)، وما يجري مجراه [وهو] عسر الانحلال إلى الحدودِ المرتَّبة في

---

(١) في (ش): «محمول».

(٢) في (ن): «كما».

(٣) في (ن): «مثل لمثله».

(٤) كتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، وهو كتاب صغير الحجم، كثير العلم، مستصعب على الفهم.
وله شروح، منها: شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) طعن فيه بنقض أو معارضة، وبالغ في الرد على صاحبه، ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحه: جرحاً.
ومن شروحه: شرح العلامة المحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى سنة (٦٧٩هـ) أشار فيه إلى أجوبة بعض ما اعترض به الفاضل المذكور (يعني الرازي)، وسماه بـ«حل مشكلات الإشارات» وفرغ من تأليفه سنة (٦٤٤) وهو المقصود بالنقل هنا.
وللمحقق قطب الدين محمد بن محمد الرازي، المعروف بالتحتاني، المتوفى سنة (٧٦٦هـ) كتاب: «المحاكمة» بين الشارحين الفاضلين المذكورين. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٨١).

القياسِ المنتِج لهذه النتيجةِ؛ لأن الجزء من محمول الصغرى جُعل موضوعاً في الكبرى.. إلخ.

ثم قال: إن قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، قضيةٌ موضوعُها أو محمولها مساوٍ لـ(ب)، ولِمَا كان مساوٍ لـ(ج) محمولاً على (ب).. إلخ.

وقال بعده: الباء الذي هو جزءٌ من أحد حدود القياس[١].

وقال في النهج السابع: (ب) الذي هو جزء من أحد حدَّي القضية[٢]. إلى غير ذلك.

وكذلك المحمولُ في نحو قولنا: الدّرُّ في الحُقَّة، والحُقَّةُ في البيت، مجموعُ الظرفِ المستقرِّ السادِّ مَسَدَّ عامله، لا المجرورُ وحده كما ظنَّه بعضهم.

وظنَّ من ذلك أن نحوَ قولنا: لا شيءَ من الحائط في الوتد، يَنتهِض نقضاً على انعكاس[٣] السالبة الكلِّية كنَفْسها، إذ لا تَنعكِس إلى قولنا: لا شيء من الوتد في الحائط، وذلك لأن المحمول هو حاصلٌ في الوتد، لا الوتدُ فقط، فهي تنعكس إلى قولنا: لا شيءَ مما في الوتد بحائط، وهو صحيحٌ.

وللتنبيه على ذلك قال في «الإشراف»[٤] في رسم العكس المستوي: هو جعلُ الموضوع بكلِّيته محمولاً، والمحمولِ بكلِّيته موضوعاً..، إلى آخره.

---

(١) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٤٤٤ ـ ٤٤٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٧٩).

(٣) «انعكاس» من (ن).

(٤) في (ن): «الإشراق»، ولم أعرفه.

وقال: قولك: لا شيءَ من السريرِ على الملِك، لا ينبغي أن تعكسه دون القول بالكلِّية، فلا تقول: لا شيء من الملِك على السرير، بل: لا شيءَ مما على الملك بسرير[١]، فلفظُ (على) لا بد من نَقْلها إذ هي جزءٌ من المحمول ها هنا. انتهى.

ولأجلِ الاحترازِ عن نحو الأمثلة المذكورة زاد الإمامُ في شرحهِ لـ«الإشارات»[٢] قَيْدَ: بكُلِّيته.

ولأجلِ أنَّ التحقيق أن المحمول هو مجموعُ الظرف المستقِرِّ قال المحقق في شرحه لـ«الإشارات» في رسم العكس المستوي: والقيدُ الذي زاد فيه الفاضل الشارح ـ وهو قوله: أن يجعل المحمول بكليته.. إلى آخره ـ لا حاجة إليه، فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً وبعضَ الموضوع لا يكون موضوعاً، واشتباهُ المحمول بجزئه[٣] في المثال المشهور، وهو قولنا: لا شيء من الحائط في الوتد، وما يجري مجراه، لا يقع لمن له فطانةٌ[٤].

هذا، ومن هنا يظهر أن ما وقع في بعض العبارات ـ من أن قياسَ المساواة ما وقع متعلّق محمولِ صُغراه موضوعَ الكبرى ـ تسامحٌ نظراً إلى اللفظ، حيث إنَّ نحوَ مساوٍ و[٥]هو الجزاء مجاوِزٌ[٦] من قِبَل التسمية الجزء باسم الكلِّ.

---

(١) في (ش): «سرير».

(٢) تقدم التعريف به قريباً.

(٣) في (ن): «واشتباه المحمول بجزئيه»، وفي (ش): «والتشبيه المحمول بجزئه». والمثبت من مطبوع «شرح الإشارات» للطوسي.

(٤) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٢١).

(٥) الواو من (ن).

(٦) في (ش): «ومجاز».

فتلَخَّصَ: أن الآية دالةٌ على أنه تعالى لا مثلَ له على الوجهين: جَعْلِ الكاف زائدةً، وجَعْلِها غيرَ زائدةٍ، وبالله التوفيق.

قال المؤلِّف أبقاه الله في عافية شاملةٍ بِـمَنِّه وكرمه آمين:

وكان الفراغُ من نسخِ هذه النسخةِ العظيمةِ يومَ الجمعة آخرَ جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة أربعةٍ وتسعين وألفٍ، على يد ناسخِها أفقرِ العباد إلى الله تعالى المتعال أبو[1] بكرٍ ابنِ المرحوم الحاج إبراهيم العتال، غفر الله له وللمسلمين آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[2].

***

---

(١) قوله: «أبو» كذا وقع بالرفع، وهو جائز على حمله على الحكاية، والجادة: (أبي).

(٢) من قوله: «قال المؤلِّف أبقاه الله..» إلى هنا جاء بدلاً منه في نهاية النسخة (ن): «قال شيخنا المؤلف قدس الله سره العزيز وجعله في أعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين آمين: بيض وحرر يوم (١٣) ربيع الأول سنة (١٠٩٢). انتهى».